

تأثير التقدم التكنولوجي على توازن القوى في العلاقات الدولية

د. مهدي أمين عبدالله الستوني

كلية القانون والعلوم السياسية والإدارة/ قسم العلوم السياسية/ جامعة سوران

Email : Mahdi.abdulla@soran.edu.iq

الملخص

إن العلم والتكنولوجيا قد لعبا دوراً مهماً بل وحاسماً في توازنات القوى بين الدول، وكان له دور الحسم في تقرير النصر في النزاعات بين الدول والحضارات، ولم يكن هذا وليد العصور الحديثة، لكنه أمر قديم قدم الزمن؛ فإذا كان ماهان قد قال "إن التاريخ هو صراع بين قوى برية وقوى بحرية، وكان النصر دائماً حليف القوى البحرية"، فيمكننا القول إن التاريخ هو محصلة صراع بين قوة متقدمة تكنولوجياً وقوة أقل تقدماً، يكون النصر دائماً للقوة الأكثر تقدماً في المجال التكنولوجي. وبذلك أصبحت التكنولوجيا مرتبطة مع جميع العوامل التي تشكل قوة الدولة. تحاول الدراسة أن تسلط الضوء على مدى تأثير توازن القوى في العلاقات الدولية بالتقدم التكنولوجي الحاصل اليوم. ويحاول الباحث دراسة الفرضية التي: أن هناك وجود ترابط كبير وتأثير متبادل بين توازن القوى الدولي وتقدم التكنولوجيا وإن التكنولوجيا سوف تغير السياسة الدولية، وتغير موازين القوى في العالم، وأصبح الأهم ما تملكه الدولة من قدرات تكنولوجية. وإن التكنولوجيا هي من أهم المتغيرات الأساسية التي توجه العلاقات الدولية. ، وأن الدول المتقدمة تكنولوجيا لها تأثير أكبر في الساحة الدولية من الدول النامية ودول العالم الثالث. وتستعمل الدراسة المنهج التاريخي والتحليل لتحليل البيان.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، التقدم التكنولوجي، توازن القوى.

The effect of technological progress on the balance of power in international relations

Dr. Mahdi Ameen Abdullah Stoni
College of Law Political Science and Management/Department of Political Science and International Relations/University of Soran
Email: Mahdi.abdulla@soran.edu.iq

Abstract

science and technology have played an important and even decisive role in the balance of power among countries, it had a crucial role in deciding victory in conflicts between nations and civilizations. This was not a product of modern times, but it is as old as time; If Mahan had said, "History is a struggle between land forces and naval forces, and victory has always been the ally of naval forces." We can say that history is the outcome of a struggle between a technologically advanced power and a less advanced power. The most advanced force in the technological field is always victorious. Thus, technology became associated with all the factors that constitute the strength of the state. The research tries to study the hypothesis that: there is a great interdependence and mutual influence between the international balance of power and technological progress, and that technology will change international politics, technology became one of the most fundamental variables facing international relations. Therefore, technologically advanced countries have a greater influence in the international arena than developing countries and third world countries. The study uses the historical method and analysis to analyze the data.

key words: International relations, technological progress, balance of power, developing countries, realism.

المقدمة

إن العلاقات الدولية بوصفها مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال وردود الأفعال بين مختلف الدول وعبر الحدود القومية تستقطب اهتمام الأفراد والدول والجماعات لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالرفاهية العامة قائمة منذ زمن بعيد منذ أن وجدت الجماعات البشرية وتتنوع وتعددت، منذ قيام الدولة المدينة وصولاً إلى الدول الرومانية المحكومة بمبدأ القوة وكانت العلاقات الدولية واحدة غير مجزأة محكومة على مبدأ المصلحة والرغبة في السيطرة فالدول كانت منفصلة لا يجمع بينها إلا المصالح و. أن قواعد القانون الدولي الحديث تهدف إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين ولكن العالم يشهد حروباً دائمة وغير منقطعة بما يدعو إلى التساؤل عن العوامل التي أدت إلى تغيير مسار العلاقات الدولية من السلم إلى الحرب ومن المساواة إلى اللامساواة، وإلى أي مدى ساهمت التكنولوجيا الحديثة في التأثير على توازن القوى في العلاقات الدولية؟ وما هو دور التكنولوجيا الحربية التي تتميز بها الولايات المتحدة دون غيرها في العالم من إحداث توازن أو عدم توازن في العلاقات الدولية؟ وما هي أقصى المستويات التي وصلت إليها هذه التقنيات الحربية الجديدة والمتجددة وما هي أهدافها الحقيقية؟ وما تأثيرها في مستقبل العلاقات الدولية على المدى البعيد والقريب؟ فإذا كانت التكنولوجيا الحديثة وبصفة عامة قد ساهمت في تطور مجال العلاقات الدولية فإن التكنولوجيا الحربية للولايات المتحدة الأمريكية غيرت مجرى العلاقات الدولية الحديثة رغم وجود قواعد القانون الدولي (التهامي، ٢٠١١). هذا ما تحاول الدراسة الإجابة عنه في هذا البحث.

اشكالية الدراسة

تكمن إشكالية الدراسة في إختلال توازن القوى الدولي بسبب التقدم التكنولوجي الحاصل في الساحة الدولية وخاصة من الناحية العسكرية، فإن التفوق التكنولوجي للحربية الأمريكية يجعل الكثير من الدول وحتى المتقدمة منها أن تشعر بالقلق من أن يؤدي هذا التفوق إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المشهد الدولي وانفرادها في قيادة العالم. وهذا بحد ذاته مشكلة يواجه النظام الدولي. لذا تعمل الدراسة على تسليط الضوء على التقدم التكنولوجي الذي يشهده الساحة الدولية والعمل على دراسة الآلية التي تساعد الدول المتقدمة للوصول إلى ركب الولايات المتحدة الأمريكية في التقدم التكنولوجي للحفاظ على التوازن الموجود في الساحة الدولية ومنع الولايات المتحدة من التفرد في قيادة النظام الدولي.

وتأسيساً على ما تقدم تأتي العديد من التساؤلات التي تشكل مجتمعة مشكلة البحث، ويأتي في مقدمة هذه التساؤلات تساؤل رئيسي قوامه:

هل هناك أي ترابط أو تأثير للتقدم التكنولوجي على توازن القوى الدولي وإلى أي مدى التطور التكنولوجي سوف يؤثر على السياسة الدولية؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية لعل من أبرزها:

كيف تستطيع النظرية الواقعية من الحفاظ على الامن والاستقرار في النظام الدولي؟

وما هو مفهوم القوة وتوازن القوة بحسب نظرية الواقعية البنوية؟

هل للتقدم التكنولوجي أي آثار سلبية على المجتمع؟

فرصية الدراسة

تقوم فرضية الدراسة على وجود ثمة ترابط كبير وتأثير متبادل بين توازن القوى الدولي وتقدم التكنولوجي وان التكنولوجيا سوف تغير السياسة الدولية، وتغير موازين القوى في العالم، وأصبح الأهم ما تملكه الدولة من قدرات تكنولوجية. وإن التكنولوجيا هي من أهم المتغيرات الأساسية التي تواجه العلاقات الدولية. ، وأن الدول المتقدمة تكنولوجيا لها تأثير أكبر في الساحة الدولية من الدول النامية ودول العالم الثالث. ومن جهة أخرى، أن مبدء توازن القوى من المبادئ الأساسية لحفظ الامن والاستقرار في النظام الدولي، وتستطيع الدول وبحسب النظرية الواقعية ان تتعاون من أجل الحفاظ على الامن السلم الدوليين وذلك من خلال زيادة قوتها العسكرية أو عن طريق تشكيل التحالفات الدولية للوقوف بوجه أي دولة تحاول زعزعة الاستقرار في النظام الدولي.

هيكلية الدراسة

في ضوء ما تقدم ارتأينا تقسيم الدراسة من الناحية الهيكلية الى ثلاثة مباحث أساسية ومقدمة وخاتمة، إذ يبحث المبحث الاول عن مفاهيم الدراسة والمبحث الثاني يسلط الضوء على النظرية الواقعية وتوازن القوة في العلاقات الدولية ، وأما المبحث الثالث يقوم بدراسة أثر التقدم التكنولوجي على توازن القوى في العلاقات الدولية.

المبحث الاول: مفاهيم الدراسة/ أولاً: مفهوم التكنولوجيا

من أكثر الألفاظ استخداما في يومنا هذا-حتى من قبل المواطن العادي-لفظ «التكنولوجيا». ويبدو أنه بقدر ما يزداد شيوع استخدام اللفظ المذكور بقدر ما يزداد الغموض واللبس اللذان تكنفانه. فقد اكتسب لفظ «التكنولوجيا» الكثير من المطاطية وأصبح يعني أشياء مختلفة-بل في أحيان كثيرة، متناقضة-حسب مستخدم اللفظ المذكور. كما اكتسبت كلمة «تكنولوجيا» قوة ميتافيزيقية وسحرية متزايدة. ومهما يكن تعريف التكنولوجيا الذي سنأخذ به، فإنه من الواضح أن الآثار التي تخلقها التكنولوجيا تصل في يومنا هذا إلى شتى مجالات الحياة بما في ذلك قيمنا وحياتنا الخاصة الحميمة، سواء أتت هذه الآثار بشكل مباشر أو غير مباشر. من جانب آخر،

فإن «تاريخ البشرية يعلمنا أنها-حتى ظهرت الأديان السماوية-عبدت ما جهلت درءا لما قد يجلب من شر واستدرارا لما قد يعطي من خير. لذلك فليس غريبا تماما أن الناس في بلاد العالم الثالث تنظر إلى التكنولوجيا كما لو كانت جعبة ساحر في ثياها حلول عجيبة وخارقة يمكن لو أتاحت أن تخلصها من بعض شقائها" (عبدالله، ١٩٧٧)

تعريف التكنولوجيا

التكنولوجيا مصطلح مركب اغريقي الأصل حوته جميع دوائر المعارف وباللغات كافة (النائب، ١٩٨٤)، وتتألف من كلمتين (Techno) وهي مجموعة الحرف والفنون الانسانية و (Logos) وهي المنطق الذي يثير الجدل (النعمي، ١٩٨٤). فالتكنولوجيا هي العملية الاجتماعية الهادفة الى استخدام المعرفة العلمية في تطوير الانتاج ، أما التكنيك فهو التركيبة المناسبة من مخرجات أو منتجات التكنولوجيا لتحقيق أهداف انتاجية محددة أو المعرفة المتجسدة في الواقع المادي لتحقيق عمليات معينة (الدين، ١٩٨٥). وأول مشكلة تواجه محاولة التعريف تتعلق بالجوانب اللغوية والتاريخية التي ارتبطت بلفظ «تكنولوجيا» على مر السن. ففي اللغة الفرنسية - حيث الوضوح أكبر في هذا المجال - نجد جنبا إلى جنب لفظ «تكنيك» Technique ولفظ «تكنولوجيا» Technologie «فالأول لفظ قديم، والثاني حديث نسبيا. التكنيك هو الأسلوب (أو الطريقة) الذي (التي) يستخدمه (ها) الإنسان في إنجاز عمل أو عملية ما (كرم، ١٩٨٢). استعملت هذه الكلمة (تكنولوجيا) لأول مرة في انكلترا في القرن السابع عشر ، وكانت تعني دراسة الفنون النافعة. أما اليوم ، وخاصة في مجال التنمية ، فان استعمالها ينطوي على دراسة الطرق المادية المستعملة في صناعة وعمل الأشياء ، وبتعبير آخر كيفية تحقيق الانتاج. على أن التكنولوجيا في جوهرها تعني أكثر من مجرد آلة وطريقة مادية ، إنها تنطوي على البعد الحضاري الذي يصاحب استخدام العدد والطرق المتبعة في الانتاج (بون، ١٩٨٢).

يعرف التقدم التكنولوجي بالإنجليزية (Technological Change) والذي يرمز لها بالرمز (TC)، بأنه التغير والتطور الذي يستخدم المعرفة العلمية لأغراض وتطبيقات عملية؛ تشمل الصناعات ومختلف مجالات الحياة، وتكمن مراحل التطور التكنولوجي في ثلاث عمليات وهي؛ الاختراع والابتكار والنشر (درويش، ٢٠٢١). ومن هذا المنطلق نستطيع القول أن التكنولوجيا - بمعناها الأصلي - هي «علم الفنون والمهن La science des arts et Metiers ودراسة خصائص المادة التي تصنع منها الآلات والمعدات. فقد ظهر استخدام لفظ «التكنولوجيا» في العصور الحديثة - وبالأخص بعد ظهور الثورة الصناعية - عندما بدأت الآلة تأخذ أهميتها المتصاعدة ومكانتها البارزة في مجال الإنتاج الصناعي (كرم، ١٩٨٢). لكن من الخطأ أن

نتصور أيضاً أن الانسان في العصر الحجري مثلاً لا يمتلك تكنولوجيا ، فهناك تكنولوجيا في العصر الحجري تتمثل بالآلات والأدوات البسيطة التي استخدمها الانسان في العمل وفي الصيد والدفاع ، كما تتمثل بالعجلة الحجرية التي ابتكرها الانسان في حينه بهدف التخفيف عن جهده الجسمي والعقلي ، وهذا التخفيف يتناسب وتفكير الانسان في تلك المرحلة ، ومن هنا يجب أن لا تؤخذ التكنولوجيا بمفهوم جامد ، فالتكنولوجيا متطورة كتطور المعامل والصناعة والزراعة وتطور النشاطات الانسانية الأخرى (الزبيدي، ١٩٨٤). لذلك لا يمكن القول أن العالم لم يعرف التكنولوجيا الا في وقت قريب وان التكنولوجيا هي المخترعات الحديثة التي غيرت معالم الحياة البشرية في العصر الحديث وخاصة في القرن العشرين ، ولكن واقع الأمر هو أن الشيء الحديث في هذا الموضوع هو اللفظ ذاته ، أما الظاهرة نفسها فهي قديمة قدم الانسان ، ومن الخطأ أن نربط بين التكنولوجيا والمخترعات الحديثة ، لأن هذه المخترعات ليست الا مرحلة من مراحل في تطور طويل بدأ منذ فجر الوعي البشري (زكريا، ١٩٨٨). لذا تعد كلمة (التكنولوجيا) من المصطلحات التي لحقها الكثير من الالتباس والتأويل ، حتى أصبح من الصعب تحديد مضمونها بدقة. والسبب في ذلك يعود بالدرجة الاولى الى التغيير السريع الذي يواكب تطور الأشياء نفسها حيث تكون بداية الشيء بسيطة محددة المعالم ذات رؤية واضحة ، ثم تتطور بمرور الزمن حتى يصبح شكلها على درجة عالية من التعقيد تصعب معها امكانية حصر الشيء وتحديد أبعاده وهو ما ينطبق على التكنولوجيا (جبر، ١٩٧٨). وفي نفس الوقت يمكن التمييز بين العلم والتكنولوجيا من خلال القول بأن العلم يمتلك صفة العمومية، أما التكنولوجيا فتملك صفة الخصوصية. فالعلم هو قبل كل شيء-نتاج فكري، أما التكنولوجيا فهي-في الأساس وفي المقام الأول - نتاج عملي تولده البنى الاجتماعية والاقتصادية والعلمية للمساهمة في حل المشاكل التي يواجهها المجتمع في أية لحظة (كرم، ١٩٨٢).

ونظراً لعدم الاتفاق على تعريف ثابت ومحدد بين المفكرين في هذا المجال للتكنولوجيا ، نعمل هنا على ذكر بعض التعريفات، والتي تتفق عموماً على أن التكنولوجيا يمكن أن تتجسد في سلع ومعدات ومنتجات مادية ، أولاً تجسيد مادي لها كبراءات الاختراع والعلامات التجارية ومهارات وخبرات الأفراد وكافة المعارف العلمية والفنية.

أولاً: التكنولوجيا هي فرع من المعرفة التي تتعامل مع إنشاء واستخدام وسائل التقنية وترابطها مع الحياة والمجتمع، والبيئة، بالاعتماد على موضوعات مثل الفنون الصناعية، والهندسة، والعلوم التطبيقية، والعلوم البحتة (الرسول، ٢٠٠٧).

ثانياً: وتعنى أيضا " هي المعالجة النظامية للفن أو جميع الوسائل التي تستخدم لإنتاج الأشياء الضرورية لراحة الإنسان واستمرارية وجوده وهي طريقة فنية لأداء أو إنجاز أغراض عملية " (الحيلة، ٢٠١٤، ص ٢٢). أي أنها وسيلة ضرورية تخدم الإنسان.

ثالثاً: أما سيلفر سيورات (Silvere Seurat) فيشير الى مفهومين للتكنولوجيا ، الأول هو المفهوم الضيق (وتعني) عدداً من العمليات المؤسسة على معرفة الكيفية العلمية know-how المستخدمة في الانتاج (ويشير الى أن هذا التعريف محدد جداً ، فالصناعة والاقتصاد ليست قائمة فقط على الانتاج وتقنياته ، فالتقنيات الأخرى كالبيع ، والادارة ، والمالية ، والحسابات ، والتخطيط وغيرها ضرورية أيضاً ، لذا فالتعريف الأشمل هو أن التكنولوجيا (عدد من الاجراءات المستخدمة لانتاج شيء معين أو للحصول على نتيجة مصممة مسبقاً) (Seurat، ١٩٧٦، p17).

رابعاً: أما الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، فتعرف التكنولوجيا بأنها (مجموع المعارف والأساليب العلمية التطبيقية التي تتيح تحقيق هدف محدد على أساس التمكن من المعارف العلمية الاساسية) (الامم المتحدة، ١٩٩٢، ص ٢٥). واستعملها البعض بمعنى الخبرات والمهارات اللازمة لانتاج السلع والمعدات والأجهزة. فقد اقتصر كارل ماركس على تعريفها بأنها (أدوات انتاج الانسان الاجتماعي) ، وتعرفها الموسوعة السوفيتية بأنها (مجموعة أدوات سيطرة الانسان الاجتماعي على الطبيعة) (حلباوي، ١٩٩٢، ص ٢٠).

ويتضح مما ورد آنفاً أن مفهوم التكنولوجيا قد تطور وتوسع بشكل كبير من حيث محتوياته ومضامينه ، وأصبحت التكنولوجيا تشمل، فضلاً عن الآلات والمعدات والأجهزة، المعارف والمهارات وطرائق العمل وأساليب الانتاج والادارة والاختراعات والابتكارات الجديدة المبنية على العلم والمعرفة والمهارة وتطبيقها لتحقيق الأهداف الآتية (حلباوي، ١٩٩٢):

١. انتاج سلع وآلات ومعدات جديدة.
٢. ادخال تحسينات على السلع الموجودة.
٣. ابتكار سبل عمل جديدة وأساليب تنظيمية متطورة لتحسين طرق الانتاج والعمل والادارة.
٤. الاستخدام الامثل للموارد وتوزيع جديد لقوى الانتاج وعلاقاته فهي تتجاوز عملية الانتاج الى عملية التنظيم وعقلنة القرارات.
٥. تطبيق المعرفة العلمية لمعرفة اسرار الكون وتطويعها لخدمة الانسان.

ثانياً: مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية/ مفهوم القوة

كانت القوة لاتزال المتغير المؤثر في العلاقات الدولية وهي محور الصراع والتفكير البشرية على مر الاجيال التاريخية حيث اعتمد كل مرحلة من مراحل الصراع تطور المجتمعات البشرية على القوة بمختلف اشكالها وانواعها ولقد أثرت القوة في الحياة السياسية والاجتماعية والأقتصادية والثقافية في المجتمعات وهي إحدى الوسائل والأدوات التي تستخدمها الوحدات الدولية لتنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها سواء أكانت على المستوى الداخلي أم الخارجي. ان مفهوم القوة عام شامل يستند إلى مجموعة من العوامل السياسية والأقتصادية والعسكرية والثقافية والبشرية تؤثر بعضها في البعض وتعد كيفية استعمالها وتنظيمها عاملاً لاستقرار او توتر في العلاقات الدولية (التميمي، ٢٠١٩). تعد القوة من اكثر المفاهيم عرضة للجدل في دراسة العلاقات الدولية ذلك أن استعمالها في الماضي و الحاضر ثابتة الازدواجية والتشويش وهذا المصطلح يقترب من القسر والنفوذ والسلطة والقدرة وغيرها من المصطلحات الأخرى. (نوينهام، ٢٠٠٤، ص ٦٠٩) يقصد بالقوة (Power) بالمعنى العام لهذا المفهوم ما تمتلكه الاطراف من قدرات متاحة والاستخدام الامثل لهذه القدرات التي من خلالها يمكن تغير سلوك الدول الأخرى ولا تعني هنا بالقوة المعنى الضيق لها اي قوة الاجبار او القسر (Force) التي تعني الوسيلة القسرية كالقوة العضلية للأفراد او السلام الدولي (العبيدي، ١٩٩٣). ان مفهوم القوة يختلف عن القدرة (Capability) فيقصد بها القوة الفعالة (Effective) التي تعني القدرة الفعلية او الحقيقة التي تنتج عن تحول عوامل القوة المتاحة لدى الدول الى قدرة فاعلة ومؤثرة في العلاقات الدولية (مصطفى، ١٩٩٤).

ليس ثمة خلافات جوهرية، أو ذات شأن، في تعريف القوة أو تحديد المقصود منها. فمعظم التعاريف يقرر أن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، أو التحكم في سلوكهم تجاه قضية معينة. ونظراً أن هذه التعاريف قد حصرت نطاقها بعملية التأثير، فإن المهتمين بالعلاقات الدولية وشؤونها قدموا تعاريف أكثر وضوحاً نظراً إلى ربط القوة بالعلاقات الدولية وهو الأساس في تطبيقات القوة وآثارها العملية. وبصورة رمزية، فإن القوة هي قدرة (أ) على دفع (ب) إلى أن يفعل (س)، أو ال يفعل (ص)، بمعنى أن تسمح (أي العلاقة) بقيام إحدى الحكومات بحمل حكومة دولة ما على أن تتبع سلوكاً معيناً لم تقم باختياره بمحض إرادتها، كأن تجعلها تقدم على القيام بأعمال لا ترغب في القيام بها، أو تمنعها من القيام بأفعال ترغب في القيام بها (حسين، ٢٠٠٨).

يعد مكيافيللي Machiavelli Niccolo ١٤٦٩-١٥٢٧ أول الذين كتبوا في عصر النهضة، وقد قدم آراءه الفكرية بهذا الصدد في مؤلفات ومن أشهرها كتاب الأمير The Prince الذي نال درجة كبيرة في الشهرة العالمية. ويعد نيقولا ميكافيللي أول محلل سياسي حديث للقوة، وقد حاول في

كتابه الأمير وغيره أن يعطي صورة واضحة للقوة وكيفية استخدامها من قبل الحكام وهي لحد الان موضوع جدل ونقاش، وانطلاقاً من مقولته الشهيرة ((الغاية تبرر الوسيلة)) (العقابي، ٢٠١٠).
 ويعد هانس مورجانثو Hans morjantho ايضاً علماً من أعلام الاتجاه الواقعي ، الذي بلور نظريته الكاملة في كتابه المعروف ((السياسة بين الامم)) والذي ابرز فيه مفهوم الاساس للسياسة الدولية، حيث قال "السياسة الدولية شأنها في ذلك شأن أي سياسة اخرى هي صراع على القوة" (مقلد، ١٩٧٨، ص ٢٢) والقوة هي الهدف العاجل والملح لكل السياسات الدولية بغض النظر عن الاهداف النهائية لتلك السياسات ، فهي قد تكون الحرية أو الامن أو الرفاهية أو حتى القوة نفسها ، وقد تغلف هذه الاهداف النهائية بغلاف ديني أو فلسفي أو اقتصادي أو اجتماعي . ولكن متى ماسعت الدول الى تحقيق مثل هذه الاهداف بوسائل السياسة الدولية ، فانها لاتتوانى عن استخدام القوة. (العقابي، ٢٠١٠)

مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية

يُعد مصطلح توازن القوى من أشد المصطلحات غموضاً وتعقيداً وأكثرها افتقاراً إلى الدقة والوضوح. ومع هذا بُذلت محاولات كبيرة وكثيرة من قبل الكتاب والباحثين لتوضيح ماهية هذا النظام، الفكرة الرئيسية وراء هذا النظام، الركائز الاساسية التي يعتمد عليها، الوسائل المتبعة في تحقيق هذا النظام وأنواعه، وأخيراً التقويم . إن مصطلح توازن القوى Power of Balance يعني في الاصطلاح التعبير المجازي عن كل توازن دولي ومن ثم عن كل نسق دولي في حالة توازن (العقابي، ٢٠١٠).

لقد تم استخدام مفهوم التوازن في العلوم الطبيعية الصرفة والعلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فأصبغت عليه الخصائص التلقائية والحتمية (نعمة، ١٩٨٧). كما يستعمل لوصف سياسات الدول التي تستهدف تحقيق هذا التوازن (فرانكل، ١٩٨٤). ويعرف التوازن عموماً بأنه قانون عام ومبدأ اجتماعي يمكن استخدامه بوصفه وسيلة مجدية ونافعة لدراسة العلاقات الدولية وتحليل انماط تفاعلاتها، وقد تعددت التعاريف حول التوازن بسبب تعدد الصفات والمناهج التي استخدمت (الرمضاني، ١٩٩١). يفترض مفهوم توازن القوى وجود عدد من أحلاف أو محاور القوى المضادة والتي تتكافأ قواها أو تكاد وذلك لردع أي محور دولي من استغلال أي تفوق في قواه لتغيير معالم الوضع الدولي القائم تماماً مثلما كان عليه الوضع الدولي زمن الثنائية القطبية (١٩٤٥-١٩٩٠) بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، وما كان يحدث من تفاعلات بين وحدات المعسكر الواحد يدخل ضمن إطار التنافس السلمي بحكم التقارب العقائدي الموحد، أما غيرها من

تفاعلات التي تحدث بين الوحدات السياسية للمعسكرين الإيديولوجيين فهي تمثل قمة التضارب والصراع (الكافي، ٢٠٠٦)،

شهدت الانسانية خلال تاريخها الطويل منذ أن عرفت فكرة الدولة، بروز مسألة مصاحبة لها عرفت بتوازن القوى في إطار قانون الصراع الذي يحكم العلاقات الدولية، ونتيجة لاهميتها فقد تم تدريسه بعناية كبير في العديد من المؤسسات ومراكز البحوث الغربية المتقدمة وأصبح حجر الزاوية في السياسات الدولية للعالم الغربي، فهناك من يرى أنه مفاتيح السلم أو الاستقرار الدولي كون حالات الاستقرار التي شهدها المجتمع الدولي كانت نتيجة عنه (نجم، ٢٠١٨). لذلك يعد توازن القوى بمثابة أحد الحلول لمعضلة ممارسة القوة في العلاقات الدولية، والتأمل في دور القوة يعيدنا إلى حالة الفطرة التي كانت قائمة في المجتمع الإنساني في قديم الزمان، فالإنسان يميل دوماً إلى الصراع مع أقرانه للبحث عن المنفعة أو دفاعاً عن أمنه وطمعا في المجد، إذ مثلت حالة الطبيعة وضعا دائما وثابتا في العلاقات الدولية عبر ذلك عن محاولة الدول للبحث عن التوازن فيما بينها من أجل منع سيطرة دولة واحدة على العالم (ميريل، ١٩٨٦). خاصةً إذا علمنا بأن الفكرة الرئيسية لتوازن القوى بصورتها التقليدية هو أن الطابع المميز للعلاقات الدولية هو الصراع، وهذا الصراع لا تمليه عوامل التعارض بين المصالح القومية للدول فحسب، وإنما ينبع في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها الذاتية على حساب غيرها من الدول، ويترتب على ذلك، أنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحقق تفوقا ضخما أو ساحقا في قواها، فإن هذا سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها (نجم، ٢٠١٨)، من هذا المنطلق يأتي أهمية موازين القوة، ومن جانب آخر هذه الأهمية تأتي من عدم وجود قواعد ملزمة وأدوات تنفيذية عامة في معظم فترات التاريخ تحكم علاقات الدول، مثل القوانين داخل الدول، فالمخالفة أو الجريمة داخل الدول تواجه بالعقوبة، أما على المستوى الدولي فذلك لا يحدث إلا في حالات استثنائية لا يمكن الركون إليها، فالدول قد تقصف الأطراف الأخرى، أو تحاصرها اقتصاديا، وربما تغزوها، من دون أن تجد بالضرورة ما يوقفها (حسين، ٢٠٠٨).

لذلك تقوم المحالفات الدولية بين الدول لعدم تمكين دولة أو مجموعة من الدول الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها السيطرة عليها، ومن هنا يحقق توازن القوى بمفهومه هذا أثرين هاميين يخص أولها حفظ السلم الدولي، بينما يخص الثاني حماية استقلال الدول الاعضاء في تلك المحاور والتكتلت (مقلد، ١٩٧٨) ولكي يحدث استقرار دولي فلا بد من وجود توازن بين دول العالم، وأنه لا بد من وجود قوة ذات شأن تعمل على إحلال هذا التوازن المنشود، وهذه القوة ذات الشأن، والتي بإمكانها العمل على إحلال الاستقرار الدولي المنشود هي الدولة صاحبة النفوذ، ويتجلى دور هذه الدولة بأنه دور الموازن لأي قوتين أو كتلتين تتضارب

المصالح بينهما، هذا الذي تفعله الدولة صاحبة النفوذ والتي يهتما الإبقاء على الاحوال السائدة والإبقاء على مصالحها بالذات، هو أن تقف إلى جانب الدول الأقل قوة، بحيث يؤدي هذا الموقف إلى إحلال التوازن بين القوتين المتضاربتين، ومن ثم إحلال الاستقرار الدولي المرغوب فيه، ولقد ادت بريطانيا في القرن التاسع عشر الدور الكبير في هذا المضمار (محمد، ١٩٧٥). لكن وبعد انحصار حالة توازن القوى القائم على البعد الأيديولوجي بتفكك الاتحاد السوفياتي وبروز تعدد دولي في الأقطاب، خاصة مع بدايات القرن الحادي والعشرين تلاشى نموذج توازن القوى القائم على الأحلاف والاتفاقيات الأيديولوجية وانحصر تأثير بعض القوى التقليدية على المسرح الدولي مع بروز قوى دولية أخرى، وتنامى دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية التي أصبحت موضوع معظم التفاعلات والعلاقات الدولية فيما بعد، لينتقل مفهوم توازن القوى ما بعد الحرب الباردة من اعتماده الكلي على مؤشر القوة العسكرية إلى توازن قوى قائم على وسائل أكثر ليونة وأشد تأثير بأقل تكلفة فالتحكم بالتكنولوجيا يعني زيادة مؤكدة في القوة. (نذير، ٢٠١٤)

وأخيراً نستطيع أن نقول بأن ميزان القوى من حيث هو مفهوم عام . من مفاهيم علاقات القوى وتوزيع القوة في المجال الدولي . وإنه بكل الاحوال لا يعني أكثر من الإبقاء على حالة ما في حالات التوازن الدولي بحيث لا تستطيع أية دولة أو أكثر أن تهاجم ما عداها من غير سبب مقبول. أو بعبارة أدق يعني حماية الوضع الراهن لتوزيع القوة في نسق دولي معين باعتباره متوازناً وباعتبار الإخلال به إخلالاً بميزان القوة (العقابي، ٢٠١٠). وإن تحليل علاقات القوة عبر تحليل دور القوة في العلاقة الثنائية بين دولتين أو عدة دول، أو تحديد اتجاهات تأثيرها في صراع ما، لا يتوقف على حجم عناصر قوة طرف واحد ونوعيتها، وإنما على شكل ميزان القوة بين قدرات الطرفين ومضمونه. فالقدرات التي تمتلكها دولة من الدول، مقارنة بقدرات الدول الأخرى، تعتبر من العناصر الأساسية في عملية التفاوض التي تشكل جوهر صدام الإرادات الدولية وحوارها (حسين، ٢٠٠٨).

المبحث الثاني: النظرية الواقعية وتوازن القوة في العلاقات الدولية

الواقعية (أو الواقعية السياسية) هي مدرسة فكرية تشرح العلاقات الدولية من حيث القوة. أحياناً ما يُطلق على ممارسة الدول للسلطة تجاه بعضها بعضاً اسم السياسة الواقعية أو سياسات القوة فقط. الواقعية تؤكد القيود المفروضة على السياسة التي تفرضها الطبيعة البشرية وغياب الحكومة الدولية معاً، تجعل العلاقات الدولية مجالاً للقوة والمصالح إلى حد كبير (Abdullah & Yatiban, 2019). لقد ظهرت النظرية الواقعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بمواكبة أجواء دولية حبلت بالتوتر والصراع، وارتباطاً بتغيرات عميقة طالت بنية النسق الدولي وولجت به عصر

الثنائية القطبية، بعد أن عصفت الحرب بالقوى القطبية الأوربية التقليدية وهبطت بها إلى مصاف قوى الدرجة الثانية، مفسحة المجال أمام القطبين الأمريكي والسوفييتي لتصدر المشهد والإمساك بلجام السياسة الدولية (وهبان، ٢٠١٦). وسيطرت النظرية الواقعية على العلاقات الدولية، عندما فشلت النظرية المثالية في الحفاظ على السلام والأمن على الساحة الدولية. يعتقد المثاليون أن الأنظمة الديكتاتورية تسبب الحروب وأن إقامة أنظمة ديمقراطية ستمنع اندلاع الحرب ، لأن الدول تقاتل من أجل المصلحة الذاتية وليس من أجل المصالح الوطنية. تؤمن المثالية بأن مصلحة الناس ورغبتهم وراء السلام؛ إذا أتاحت الفرصة ، سيسعى الناس إلى تحقيق رغباتهم واهتماماتهم. وعلى هذا فإن عدو السلام هو الديكتاتورية. وأن الاستبداد ومناهضة الديمقراطية سيطرت على ألمانيا والنمسا والمجر وروسيا في عام ١٩١٤ (YATIBAN & ABDULLAH, 2018).

ومع ذلك ، فإن تناغم المصالح هو مبدأ المثالية؛ من المعتقد أن هناك إجماعاً بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للمجموعة. لذلك ، عندما يدعم الأفراد مصالح المجموعة التي ينتمون إليها يدعمون في نفس الوقت مصالح الفرد. هذا هو محور فلسفة تناغم المصالح (هيتي، ١٩٨٥)، بالإضافة إلى ذلك ، يحاول المثاليون معالجة القضايا الدولية من خلال ثلاثة معايير أساسية، وهي الأخلاقية والتفاضل والعالمية. لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى نسفت هذه الفكرة ، عندما أدرك مؤيدوها أن السلام ليس وضعا طبيعيا، لذلك أدرك المثاليون أنه لا بد من وجود سلطة أو مؤسسة دولية لتنظيم الفوضى الدولية والتعامل مع الخلافات بين الدول. كان وودرو ويلسون (١٩١٣-١٩٢١) واحداً منهم. وشدد على هذه النقطة من بين النقاط الأربع عشرة التي قدمها أمام الكونغرس. وهكذا ، تأسست عصبة الأمم في عام ١٩٢٠ (Smith, 2015). ومع ذلك ، فإن اندلاع الحرب العالمية الثانية دحض النظرية المثالية والأفكار التي دعا إليها المؤرخ إدوارد هاليت كار من خلال كتابه "أزمة العشرين عاماً ١٩١٩-١٩٣٩" ، الذي صدر عام ١٩٣٩. حيث جادل بأن المبدأ المثالي لتناغم المصالح يجهل حقيقة الصراع في العلاقات الدولية. لأن الصراع في الواقع هو بين الذين "يملكون" والذين "لا يملكون" (Carr, 1946)، يجادل إي إتش كار بأن إحدى السمات الرئيسية في العالم هي عدم وجود ما يكفي من الضروريات لتلبية احتياجات الناس في العالم. وهذا من شأنه أن يقود الناس من ثم : إلى أن ينقسمون إلى "من يملكون" والآخرين "لا يملكون" ؛ الأثرياء "يملكون" ملتزمون بالقانون ، ويريدون أن تسود العدالة في المجتمع الدولي ليكونوا في مأمن من شر الذين "لا يملكون". في حين أولئك الذين لا يملكون لا يحترمون القانون ، لأن هذا القانون سيجعلهم في موقع الأتباع (Carr, 1946). لذلك ، يجادل كار بأن الحرب العالمية الثانية كانت بين "الحلفاء" الذين يملكون، والحلفاء: "بريطانيا ، وفرنسا ، وأمريكا" و "الذين لا يملكون": "ألمانيا وإيطاليا واليابان". ومن ثم ، سيحاول أولئك الذين يملكون الحفاظ على حالة

التوازن الدولي دون تغيير ، بينما يحاول الفقهاء إعادة توازن الوضع بالقوة. ويرى كار ، أنه لهذا السبب يظهر الصراع على السلطة والبقاء في العلاقات الدولية (Sørensen، ٢٠١٣). في الواقع، يعتقد جميع الواقعيين الكلاسيكيين مثل ثوسيديس ومكيافيلي وهوبز ومورجنثاو أن القوة هي السمة البارزة للعلاقات الدولية والسياسة الدولية هي سياسة الصراع على السلطة، لذلك الدول تسعى إلى السلطة ، من أجل الحفاظ على بقائها. أكد ثوسيديس هذه الحقيقة في The Melian Dialogue في كتابه تاريخ الحرب البيلوبونيسية التي وقعت بين أثينا وسبارتا (٤٣١-٤٠٤ قبل الميلاد). عندما قال: "إن معيار العدالة يعتمد على تكافؤ السلطة لإرغام الأقوياء في الواقع على فعل ما لديهم من قوة والضعفاء يقبلون ما يتعين عليهم قبوله" (Thucydides، ١٩٨٩، ص ٤٠١-٤٠٢). ومع ذلك ، فإن المدرسة المثالية لم تكون موفقة في تفسيرها للأحداث التي حدثت قبل وبين الحربين العالميتين حين نظروا للعالم كما يريدون ، وليس كما هو في الواقع. كان اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية من الأسباب الرئيسية التي شككت في افتراضات المثاليين بشأن العلاقات الدولية. ومن ثم ، كان للنظرية الواقعية اليد العليا في المناقشة الأولى للمناظرات الثلاثة الشهيرة في العلاقات الدولية ، وسيطرت المدرسة الواقعية على العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وطوال فترة الحرب الباردة. واعتبرت النظرية الواقعية إحدى النظريات الأساسية في ميدان العلاقات الدولية ، لأنها كانت تعكس واقع العلاقات الدولية في تلك الفترة. الواقعية ليست واحدة ، بل عدة نظريات فرعية. يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من الواقعية خلال فتراتها التاريخية: الواقعية الكلاسيكية (حتى القرن العشرين) ، وأشهر مؤيديها: ثوسيديس (حوالي ٤٦٠ - ٤٠٦ قبل الميلاد) في كتابه الحروب البيلوبونيسية ؛ ميكافيلي (١٥٣٢) مع الأمير ؛ إدوارد هاليت كار ، أزمة العشرين عامًا ١٩١٩-١٩٣٩ ؛ مورجانثاو هانز (١٩٤٨) السياسة بين الأمم. الواقعية الحديثة (١٩٣٩-١٩٧٩). الواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية من ١٩٧٩ فصاعدًا مع حالة جان جاك روسو للحرب (١٧٥٠) ؛ كينيث والتز ، (الرجل ، الدولة والحرب) (١٩٥٩) و(نظرية السياسة الدولية) (١٩٧٩) ، وجون جي ميرشايمر (مأساة سياسة القوة العظمى) (٢٠٠١) (Smith، ٢٠١٥).

ومع ذلك ، وفقًا للواقعية الجديدة ، فإن توازن القوى والمصلحة الوطنية من المبادئ المهمة للنظرية. هناك طريقتان لتحقيق توازن القوى: أولاً: -زيادة قوتك ، وثانيًا: -التحالف. لذلك ، يجادل ميرشايمر بأنه للحفاظ على توازن القوى في المنطقة ، يجب أن تكون الدولة قوية. هناك طريقتان لتكون قويا. أولاً: -الهيمنة على المنطقة وبسط التأثير على المنطقة المسيطرة عليها. ثانيًا: -التأكد من عدم وجود منافس آخر في منطقة نفوذك، التي تهيمن عليها. ومن ثم ، يمكن للولايات المتحدة

أن تخدم مصالحها الوطنية في المنطقة. هذا ما تهدف الولايات المتحدة إلى القيام به في الشرق الأوسط. سيطرت على المنطقة لفترة طويلة ، ولم تسمح لأي منافس آخر بلعب أي دور جاد في المنطقة منذ عام ١٩٩١. لكن في الآونة الأخيرة ، خاصة بعد الربيع العربي ، والأزمة السورية في عام ٢٠١١ وظهر داعش ، تدخل لاعب آخر في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص روسيا وحلفائها في المنطقة: إيران والصين وحزب الله في لبنان. إنهم يتحدثون الوجود الأمريكي في المنطقة ، وأصبح الوضع أكثر تعقيداً.

وقد ترسخت النظرية الواقعية غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية كتيار فكري ارفض للتيار المثالي أو الليبرالي الذي هيمن على تحليل السياسة الدولية خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين. حيث كانت المثالية أو الليبرالية قد ازدهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى من خلال تحليلات مؤرخين شهيرين حال سيدني فاي Fay Sidney، وكاميللي بلوخ Bloch Camiille ، وقد ظهرت هذه النظرية استجابة للحاجة إلى معرفة وفهم المأساة التي شكلها الصراع العالمي الأكثر تدميراً حتى ذلك الحين، وفي إطار محاولة لإيجاد طريقة تجنب العالم هكذا كارثة مادية وبشرية في المستقبل (Serban, ٢٠١٣).

الواقعيون يرون أن ميزان القوة هو أمر ضروري جدا لمنع هيمنة قوة وحيدة على النسق الدولي. وتوازن القوى قد يحدث تلقائياً أو مصادفة أو حتى وفقاً لاستراتيجية تقوم على التقارب الواعي للدول في سبيل الحفاظ على الوضع الراهن للقوة في السياسة العالمية بكافة الوسائل الممكنة. ويدلون على ذلك بموقف القوى الدولية خلال مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ والذي تم عقده على أثر الحرب الروسية التركية، حيث لم تسمح القوى العظمى وقتذاك لروسيا بالاحتفاظ بمكاسبها الإقليمية الكبرى جراء الحرب سواء في منطقة البلقان أو مضيق البوسفور والدردينيل، وهي المكاسب التي لو استمرت لهددت الوضع القائم حسب رؤية القوى الدولية المؤتمرة في برلين (Serban, 2013). إن السياسة الدولية، حسب مورجنثاو، شأنها شأن عالم السياسة قاطبة ليست إلا حالة صراع من أجل القوة، كما أن العلاقات بين الدول هي علاقات قوى لا يحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية. إن القوة والمصلحة والصراع ظواهر لصيقة بالبيئة الدولية، وهي كلها ترتد إلى أصل واحد هو الطبيعة البشرية التي قوامها الشر والأنانية. ومن هنا كان اصطدام النظرية الواقعية الطبيعي بالنظرية المثالية أو الليبرالية. فلقد انتقد أنصار الواقعية نظام الأمن الجماعي مجسداً في عصبة الأمم واعتبروه نظاماً فاشلاً، كما اعتبروا أن توازن القوى هو أفضل السبل لاستقرار العلاقات الدولية. لذلك فقد ركزوا تحليلاتهم على هذا المفهوم وقدموا عدداً من النقاط الحيوية اعتبرت أساس نظريتهم (وهيان، ٢٠١٦).

مما سبق تستنتج أن النظرية الواقعية تنظر إلى العلاقات الدولية على أنها تعيش في فوضى لعدم وجود حكومة عالمية وقوة عالمية تقوم بحماية الدول إذا تعرضت لأي تهديد من قبل دولة أخرى، لذا على الدول أن تعتمد على نفسها في الدفاع عن وجودها في الساحة الدولية وخير وسيلة للبقاء في الساحة الدولية هو أن تكون قوياً. ومن جهة أخرى، يرى الواقعيون أن مبدء توازن القوى هو من أفضل السبل للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وإذا ما اختلّ التوازن في القوى في أي من من مناطق العالم لا محال أن أمن هذه المنطقة سيتعرض للتهديد كما حدث في الحربين العالميتين حين اختل توازن القوى في أوروبا.

المبحث الثالث: أثر التقدم التكنولوجي على توازن القوى في العلاقات الدولية

إن العلاقات الدولية بوصفها مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال وردود الأفعال بين مختلف الدول وعبر الحدود القومية تستقطب اهتمام الأفراد والدول والجماعات لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالرفاهية العامة قائمة منذ زمن بعيد منذ أن وجدت الجماعات البشرية وتتنوع وتعددت، منذ قيام الدولة المدينة وصولاً إلى الدول الرومانية المحكومة بمبدأ القوة وكانت العلاقات الدولية واحدة غير مجزأة محكومة على مبدأ المصلحة والرغبة في السيطرة (شوفي، ٢٠١٤).

لسنوات طويلة ظل تفسير العلاقات الدولية والتنافس بين الأمم مرتكزاً على مفهوم الجغرافيا السياسية، أو ما يسمى «الجيو بوليتكس»، بمعنى التنافس الدولي للسيطرة أو الحصول على نفوذ في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية من المنظور العسكري. ولكن مع ازدهار ظاهرة العولمة، انتقل التحليل بعد ذلك إلى الجغرافيا الاقتصادية أو ما يسمى «الجيو إيكونومكس»، بمعنى تنافس الدول للوصول للمناطق ذات الأهمية الاقتصادية. اليوم يمكن الحديث عن متغير جديد لتفسير العلاقات الدولية المعاصرة وهو «المتغير التكنولوجي» (كمال، ٢٠٢١).

فالمتابع لوسائل الإعلام الدولية سيجد أن قضايا التكنولوجيا أصبحت تحتل مكانة كبيرة في العلاقات الدولية. وأثرت على العلاقات بين العديد من الدول. الصحافة الدولية نشرت تصريحات مهمة للرئيس الأمريكي بايدن، جاء فيها أن بلاده على استعداد لدخول حرب حقيقية، وليس حرباً افتراضية لو تزايدت الهجمات الإلكترونية والقرصنة السيبرانية على الولايات المتحدة. وعندما التقى الرئيس الأمريكي بنظيره الروسي بوتن، لم يتركز الحديث على التهديدات النووية والتقليدية، ولكن ارتكز على التهديدات والهجمات السيبرانية (كمال، ٢٠٢١).

فقد كانت العلاقات الدولية بمفهومها التقليدي تعني فقط مجموع التفاعلات والمبادلات التي تتم بين الدول وتحدث أثاراً سياسية وقانونية تتجاوز حدود الدولة الواحدة، بينما تطور مفهومها الحالي لتخرج عن الإطار التقليدي الذي يحصرها في علاقة الدولة بدولة أخرى أو بمجموعة من

الدول حيث لم تعد هذه العلاقات تدور فقط في فلك الدولة بسبب التطور العلمي والتكنولوجي، الذي ساهم في تطور القوانين كما ساعد أيضا على تطور العلاقات الدولية الحديثة التي باتت تضم إلى جانب الدول، المنظمات الدولية والشركات العالمية وحركات التحرر واللجان وحتى الأفراد والتنظيمات الوطنية عبر مختلف الدول (التهامي، ٢٠١١).

أن دراسة العلاقات الدولية أصبحت مرتبطة بمحاولة فهم واستيعاب الواقع الذي نعيشه اليوم، لأنه مع زمن العولمة وتحول العالم إلى قرية صغيرة أو كما عبر عنها مارشال مكلوهان " القرية العالمية" أثرت التطورات التكنولوجية في العلاقات الدولية تأثيرا بالغا فقد عملت هذه التطورات على إزالة الفوارق والحدود التي فصلت بين الدول والقارات فعملت على تقريب الشعوب من بعضهم البعض ما نتج عنه نضوج أكبر للأفكار وسرعة في تبادل وانتقال المعلومات (شوفي، ٢٠١٤). من هذا المنطلق نستطيع القول أن التكنولوجيا أصبحت أساس الحداثة في جميع المجالات الصناعية والعسكرية والمدنية والزراعية فهي عامل مشترك لكل حقول الصناعة والتطور، لذلك تعتبر القوة التكنولوجية ذات أهمية قصوى في تطور الدولة وقدراتها في المجالات والأصعدة كافة، خاصة العسكرية والاقتصادية، بعد أن خطت الدول المتقدمة خطوات واسعة وسريعة في تحقيق التقدم التكنولوجي، وامتلاك ناصيته التي أوصلها إلى غزو الفضاء، وقهر الأزمات التي تتعرض لها (بن زايد، ٢٠١٠). لذا فقد لعب العلم والتكنولوجيا دوراً مهماً وحاسماً في توازنات القوى بين الدول، وكان له دور الحسم في تقرير النصر في النزاعات بين الدول والحضارات، ولم يكن هذا وليد العصور الحديثة، لكنه أمر قديم قدم الزمن؛ فإذا كان ماهان قد قال "إن التاريخ هو صراع بين قوى برية وقوى بحرية، وكان النصر دائماً حليف القوى البحرية"، فيمكننا القول إن التاريخ هو محصلة صراع بين قوة متقدمة تكنولوجياً وقوة أقل تقدماً، يكون النصر دائماً للقوة الأكثر تقدماً في المجال التكنولوجي (الشاذلي، ٢٠١٩). لذلك أصبح للتكنولوجيا تأثيراً كبيراً وشاملاً على الشؤون الدولية، حيث أحدثت التكنولوجيا العسكرية ثورة في فن الحرب والجغرافيا السياسية، وكان للثورة التكنولوجية في الإعلام والاتصال والصناعة المتناهية الصغر الفضل في ظهور العولمة، وهذا ما يفسر سر صعود وتقدم بعض الدول، والفضل مما لا شك فيه يعود إلى قدرتها على إدارة وتنظيم التكنولوجيا الحديثة. لذلك توجد اليوم العديد من القضايا ذات صلة بالتكنولوجيا والتي تقع على رأس الأجندة الدولية، والمتجسدة على سبيل المثال لا الحصر في قضايا انتشار الأسلحة النووية، الإرهاب، هشاشة الهياكل الوطنية للبنية التحتية والمعلوماتية، إستراتيجيات الدفاع الصاروخية، المحاصيل المعدلة وراثياً، الإنترنت، الاحتباس الحراري والأمراض المعدية (برحاييل، ٢٠١٨)، وحتى عمليات التجسس الأجنبية اصبحا اليوم لا تركز على البحث عن الأسرار الدبلوماسية أو الاستخبارات السياسية أو خطط الحرب، وإنما تستهدف الأسرار التكنولوجية، وهو ما أصبح يطلق عليه «التجسس الناعم» وأن هذه النوعية من التجسس ستتصاعد، لأن التكنولوجيا هي التي ستحدد مكانة القوى الكبرى خلال العقود القادمة (كمال، ٢٠٢١). كل هذه الامور أصبحت عابرة للحدود واصبح

الامن القومي للدول تتأثر بالدولة الأخر لذلك الكل معني بما يدور في العالم، بحكم التكنولوجيا التي نعيشها اليوم لا يوجد دولة آمنة وأخرى غير آمنة كل الدول تتأثر تأثيراً مباشراً إذا حدث أي خرق أمني في أي منطقة من العالم.

إن عملية تحكم الدول في العلاقات الدولية تعود إلى قدرتها على بناء وإدارة النظام التكنولوجي السائد في مرحلة معينة، من خلال التكنولوجيا العسكرية والمدنية معا، حيث يعود في العصر الحالي منبع التكنولوجيا ومركز إشعاعها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومحيط مركزها إلى اليابان، أوروبا الغربية وكندا، وبدرجة أقل روسيا في المجال العسكري، و يعود محيط مركزها إلى الدول التي صدرت لها التكنولوجيا الصناعية على سبيل المثال لا الحصر الصين، تركيا، البرازيل وكوريا الجنوبية... ولقد أصبح العالم اليوم متداخلا ومتشابكا لحد كبير، جراء التطور المتسارع للتكنولوجيا وأثرها على ميادين الحياة الدولية وتعدد فواعلها (الدولة، ما تحت الدولة وما فوقها)، ما أدى إلى تعقيد العلاقات الدولية (برحايل، ٢٠١٨). اليوم تسعى الكثير من الدول وبسبب استراتيجية الحفاظ على توازن القوى الى عدم الكف عن توفير الوسائل الردعية والمتاحة لحفظ اقليمها، حتى لو اقتضى الامر امتلاك الأسلحة النووية، ولن يتأتى ذلك الا للدول القوية او المصنعة، مادامت الدولة لا تستطيع حماية نفسها بأساليب الدفاع الكلاسيكية كالبنادق والرماح والخيول او حتى المدافع والدبابات، لان الحروب المعاصرة تقتضي استعمال التقنيات الحديثة والأسلحة الفتاكة، ذات الصلة المباشرة بالتكنولوجيا الحديثة، والتي للأسف الشديد ليست في متناول كل الدول (التهامي، ٢٠١١). وتلجأ الدول الساعية وراء امتلاك التكنولوجيا الحربية الى صرف الأموال الطائلة وتسخير الإمكانيات المتاحة، ولدى تحقيق هذه الغاية، فانه لا تتغير القواعد القانونية فحسب بل تتغير البيئة أيضا عند اجراء المناورات والتجارب وخوض الحروب باستعمال أرذل أنواع التكنولوجيا الحربية الخبيثة وما يتصل بها من أسلحة جرثومية او نووية (التهامي، ٢٠١١). والقوة العسكرية لم تعد قوة تقليدية بل يمكن من خلال أظهار مفاتن القوة، ومن خلال استعراض القوة عن طريق المناورات أو الاستعراضات العسكرية مثلا أن تشكل حالة الردع للدول الأخرى، لذلك فإن المكانة ترتبط وتقترن بالقوة والهيبة، لاسيما أن القوة تتضح من خلال قوة البنية التحتية للقوة المتمثلة بالقوة العسكرية والقوة التكنولوجية، وصولا الى القوة والنفوذ السياسي. وبما أن القوة قيمة نسبية فإن الدول تجري تقييما على وضع قوتها الذاتية بمقارنته مع الوضع في الدول الأخرى وتستخدم القوة لتوسيع أهداف السياسة الدولية (كانتور، ١٩٩٨).

لذلك أصبحت التكنولوجيا من وسائل القوة السياسية للدولة، ومحاولة فرض إرادتها على المجتمع الدولي. لذلك يتوقف التقدم التكنولوجي على مدى ما تحققه الدولة من تقدم علمي في مجالات الدراسة لأبنائها في المدارس والجامعات والمعاهد التخصصية، وإقامة مراكز الدراسات

والبحو والتطوير التكنولوجي، وتشجيع الباحثين على الابتكار، وتزويد المعامل بالمعدات التكنولوجية الحديثة التي تساعد الباحثين على تطوير بحوثهم، وإرسال البعثات إلى الخارج، حيث الدول المتقدمة، وتبادل المعرفة التكنولوجية معها، بل باتت التكنولوجيا أساس المعرفة، حيث يساهم العامل التقني في إحداث ثورة شاملة عامة في مجال العلاقات الدولية وأصبحت مؤشرا في ميزان في العلاقات الدولية، من حيث تصنيف الدول بين عالم متقدم و آخر متخلف (طشطوش، ٢٠١١). وإذا كنا لا نريد هنا أن نوحى بأن مجتمعات الدول المتقدمة هي في غاية السعادة، إذ من الواضح أنها أهملت الناحية الأخلاقية والروحية وتركت المادة تغطي على كل شيء، فأنا نهدف إلى القول بأنه لا مجال في هذا العصر لدول وشعوب تعاني من الضعف الشديد على المستوى العلمي والتكنولوجي والاقتصادي مهما كبرت أخلاقها وروحانياتها، هذا إذا كان هناك معنى حقيقي للأخلاق في ظروف التخلف القاتل الذي تعيشه الدول النامية. فما قيمة الأخلاق في بلد يعيش أسوأ أنواع الفقر والعوز والجهل والقهر وجميع أشكال التخلف الأخرى؟ فإذا كان من الصحيح أن الإنسان لا يحيا بالخبز وحده. فإنه من الواضح أنه لا يستطيع العيش بدون الخبز (كرم، ١٩٨٢). ومن الواضح أن هيمنة الدول العظمى على العالم اليوم لا ترجع مطلقا إلى قوة إيمانهم وعقائدهم الروحية، وإنما القوة الهائلة التي يتمتعون بها في المجال العلمي والتكنولوجي، وبالتالي في المجالين الاقتصادي والعسكري، وبالقيم والأنظمة الاجتماعية التي تضع قيم العلم والتكنولوجيا في رأس سلم القيم والأولويات (كرم، ١٩٨٢). ولعل من المهم في هذا المقام التنويه إلى أن التنافس العلمي والتقني لا يقتصر على المجال العسكري فقط، بل يمتد إلى المجال الاقتصادي أيضاً، ولعل السبق الذي أحرزته بريطانيا في المجال الصناعي باختراعها الآلة البخارية والسكك الحديدية جعل اقتصادها ينطلق انطلاقاً كبرى، فيما سُمِّي بالثورة الصناعية، وجعلها قادرة على الحشد، مما جعلها القوة العظمى والامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، بتفوقها في مجالات الصناعة والنقل والاتصالات وكل الأعمدة التي تُبنى عليها قوة الدولة (الشاذلي، ٢٠١٩). لذلك لا تقتصر فائدة التقدم التكنولوجي على الجانب العسكري أو النووي فقط، بل له مردودات إيجابية على التطور الزراعي والصناعي وخدمات النقل والصحة والتعليم. ويمكن القول إن الدولة هي محور القياس للقوة القومية الشاملة وقياسات التوازنات الإستراتيجية، لذلك فقد تم تسخير الثورة التكنولوجية في تدعيم القوة العسكرية للدولة، فقد أعتد الأمن القومي على طبيعة التكنولوجيا العسكرية ومستواها إذ يفرض التغيير التكنولوجي على الدولة أن تغير أسلوبها في تأمين نفسها من خلال تأثير تلك التكنولوجيا في العلوم العسكرية ولاسيما فيما يتعلق بالأسلحة وتقنيات الرصد والاستطلاع فالوسائل العسكرية الحديثة من الأقمار الى الغوصات مبنية من مكونات الكترونية غنية بالمعلومات (اسماعيل، ٢٠١٦). والإستراتيجية الأمريكية توضع لتحقيق اهدافها عن طريق توظيف تكنولوجيا الإعلام وثورة المعلومات في ظل الصراع الدائر بين حضارات العالم وثقافتها تزداد قيمة المعلومات وتوظيفها في العلاقات الدولية، فإن تدفق المعلومات التي يمارسها الغرب الصناعي

اليوم تحمل في طياتها تهديدات ومخاطر جديدة على الثقافات الوطنية في دول العالم الثالث، فلا بد لدول العالم الثالث من تحصين أمنها الثقافي والحفاظ عليه وسط هذا الجو العاصف من المتغيرات والتطورات المعلوماتية الكبيرة لذا يشهد العالم اليوم فصلاً آخر من فصول التاريخ الإستعماري تحاول فيه الدول الكبرى مرة أخرى السيطرة على الدول الصغرى باستخدام وسائل وتقنيات (انور، ٢٠١٧).

وإذا كانت الثورات العلمية والتكنولوجية المتتالية-وبالأخص التي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية-قد ربطت أجزاء العالم بعضها ببعض وأصبح حاضر ومستقبل كل دولة-مهما صغرت أو كبرت-يعتمد بدرجة أو بأخرى على مصير الكل، أي إذا كانت درجة الاعتماد المتبادل inter dependence بين دول العالم في تزايد متواصل، فإن استمرار روح الهيمنة والتسلط عند الدول العظمى يفرغ هذا الاعتماد المتبادل من مغزاه الحقيقي ومنافعه المتبادلة والمتوازنة ويخلق في المقابل درجة متزايدة من التبعية الشاملة في علاقة الدول المتقدمة بالدول النامية، أو في علاقة «الشمال والجنوب. South-North» «أي أن ما حصل إن العلم والتكنولوجيا يدفعان كل يوم أكثر فأكثر باتجاه اعتماد دولي متبادل حقيقي، إلا أن القوى العظمى غير مستعدة للقبول بمتطلبات ومنتجات التغيير المتواصل في العلم والتكنولوجيا، وتعمل كل ما في وسعها لإلغاء - أو على الأقل لتأجيل - بزوغ نظام دولي جديد قائم على العدالة والمساواة والاعتماد المتبادل الحقيقي. (كرم، ١٩٨٢) وما من شيء يجسد الخلل الكبير والظلم السائد في عالم اليوم وسوء استخدام العلم والتكنولوجيا مثل معرفة أن العالم اليوم ينفق على السلاح وآلة الحرب والدمار أكثر من ٥٠٠ مليار دولار، في الوقت الذي يعاني ربع سكان البشرية، إما من المجاعة وإما من سوء تغذية بدرجة كبيرة. فلو توصل العالم إلى خلق النظام الدولي القادر على استخدام العلم والتكنولوجيا والموارد الأخرى في الاتجاه الصحيح لاستطاع لا إشباع مئات الملايين من البشر الجائعة وإنما إلغاء الكثير من الأسباب التي تؤدي إلى المجاعة أيضاً (كرم، ١٩٨٢).

وفي الختام نقول أن التقدم التكنولوجي اليوم قد وصل إلى ذروته في كافة المجالات الصناعية والزراعية والحربية ولهذا التقدم والتطور الذي يشهده العالم اليوم الدور الكبير والرئيسي في التأثير على موازين القوى في العلاقات الدولية وما يقدمه التفوق التكنولوجي الحربية الأمريكية من ترجيح كفت الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية خير دليل على ما يلعبه التطور التكنولوجي من تأثير في موازين القوى في العالم، لذا كل الدول وخاصة المتقدمة منها لا تألوا جهداً للوصول إلى التقدم التكنولوجي الذي وصلت إليه الولايات المتحدة للحفاظ على التوازن في الساحة الدولية. وساهم التقدم التكنولوجي ونتيجة لما تم تقديمه من معدات وتقنيات جديدة على توفير الوقت والجهد للإنسان، ومن جانب آخر، يجب أن لا ننسى بعض الآثار السلبية لتطور التكنولوجي في مجتمعاتنا، كالتأثير على الصحة والحياة الاجتماعية واندلاع الحروب.

الخاتمة

لقد توصلت الدراسة إلى تصديق فرضية الدراسة من خلال ما عرضتها الدراسة من الحقائق التي تؤيد الفرضية وأن التقدم التكنولوجي فعلا له تأثير كبير على موازين القوى في الساحة الدولية لذلك أصبحت الدول وخاصة المتقدمة تركز أكثر من ذي قبل على التطور التكنولوجي خوفا منها أن تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية بوساطة التقدم الهائل في التكنولوجيا الحربية على قيادة العالم من جديد.

بالنسبة لمفهوم التكنولوجيا ظهر وبشكل واضح أن التكنولوجيا تطورت بمرور التاريخ في إطار تطبيق المعرفة لغرض تلبية حاجيات الإنسان المتمثلة في الأمن السلم، وكنتيجة لضبط المفهوم توصلت الدراسة إلى تعريف التكنولوجيا على أنها إبداع إنساني.

توصلت الدراسة أن مبدأ توازن القوى التي تطرحه نظرية الواقعية البنوية ما زالت من المبادئ الأساسية لحفظ الأمن السلم الدوليين وان حدوث أي خلل في توازن القوى سيؤدي حتما الى الحرب. لذا تشجع النظرية الدول للحفاظ على بقائها في ظل نظام دولي فوضوي كما تصفه- بالحرص على الإبقاء على توازن القوى الدولي وعدم السماح لأي دولة من أن تخل به من أجل سلامة جميع الدول.

ترى الدراسة أنه على الرغم من أن التطور التكنولوجي كان له دور كبير في تسهيل الحياة في المجتمعات من حيث توفير الوقت والكلفة والجهد لكنه في نفس الوقت له تأثيرات سلبية كبيرة على المجتمعات من الناحية الصحية والاجتماعية وكذلك اندلاع الحروب.

المصادر

١. اسماعيل، إ. أ. (٢٠١٦). تأثيرات التكنولوجيا على تحولات القوة العسكرية ، ٢٤ شباط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
٢. بن زايد، ف. (٢٠١٠). واقع استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال في الصحافة المكتوبة بالجزائر. قسنطينة، الجزائر.
٣. التميمي، ع. ج. (٢٠١٩، January). اثر التحول من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة في العلاقات الدولية. (Route Educational & Social Science Journal, V. 6(2), Ed.)
٤. التهامي، م. (٢٠١١). مستقبل العلاقات الدولية في ظل تطور التكنولوجيا الحربية للولايات المتحدة الأمريكية. (١. ا. عشر، Ed.) مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ٢٧٥-٢٩٠.
٥. الحيلة، م. م. (٢٠١٤). تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، ط ١، ، (١. التاسعة، Ed.) عمان - الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
٦. الدين، م. ر. (١٩٨٥، تموز- آب). نقل التكنولوجيا الى الدول النامية ودور الابتكارات الدولية في تعميق التبعية التكنولوجية. (١. الرابع، Ed.) مجلة النفط والتنمية، ص ٣٧.
٧. الرسول، أ. ا. (٢٠٠٧). التنمية المتواصلة: الابعاد والمنهج. الاسكندرية: مكتبة بستان المعرفة.
٨. الرمضاني، م. ا. (١٩٩١). ، السياسة الخارجية: دراسة نظرية. بغداد، العراق ، مطبعة دار الحكمة.
٩. الزبيدي، ع. (١٩٨٤). ندوة النفط والتنمية، ملحق العلم والتكنولوجيا، (" العدد الاول، كانون الثاني، شباط ١٩٨٤ ed.) مجلة النفط والتنمية،.
١٠. الشاذلي، م. (٢٠١٩، أبريل ١٧). المجلس المصري للشؤون الخارجية. Retrieved 22, from <https://ecfa-egypt.org/2019/04/17/%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88-D8%AC%D9%89-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF/?lang=ar>
١١. العبيدي، ح. ع. (١٩٩٣). القوة في العلاقات الدولية. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد.
١٢. العقابي، ع. ع. (٢٠١٠). العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات.
١٣. (الكافي،) ع. (٢٠٠٦). الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي-إنجليزي. كتب عربية.
١٤. المتحدة، ا. (١٩٩٢). تنمية القدرات التكنولوجية الذاتية: دور المؤسسات المالية المتخصصة " وقائع الاجتماع المعني بتنمية القدرات التكنولوجية الذاتية: دور المؤسسات المالية المتخصصة ". الامم

- المتحدة. القاهرة: الامم المتحدة- المجلس الاقتصادي والاجتماعي - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) - برنامج العلم والتكنولوجيا، .
١٥. النائب، أ. ب. (١٩٨٤، كانون الثاني - شباط ص ٢٢). ندوة النفط والتنمية "، ملحق العلم والتكنولوجيا. (١. الأول، Ed). مجلة النفط والتنمية.
١٦. النعمي، ط. ت. (١٩٨٤، كانون الثاني- شباط). ندوة النفط والتنمية، ملحق العلم والتكنولوجيا. (١. الأول، Ed). مجلة النفط والتنمية.
١٧. انور، ن. ف. (٢٠١٧، تشرين ثاني ٧). الإستراتيجية الأمريكية في سوريا. هل تهدف للقضاء على داعش؟. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، .
١٨. برحاييل، ع. ا. (٢٠١٨). دور المتغير التكنولوجي في توجيه العلاقات الدولية. جامعة محمد خيضر بسكرة.
١٩. جبر، د. س. (١٩٧٨). حول مفهوم التكنولوجيا والخلفية التاريخية لتطورها ومعاناة نقلها الى الدول النامية. (١. ٧. ك ١٩٧٨/١، Ed). مجلة الفكر العربي، ص ٦٧.
٢٠. حسين، خ. (٢٠٠٨، تموز). القوة وأثرها في أتحالف الدولية وصراعاتها. (١. ٦٥، Ed). مجلة الدفاع الوطني.
٢١. حلباوي، ي. (١٩٩٢). ، التقانة في الوطن العربي - مفهومها وتحدياتها. (١. الأولى، Ed). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٢٢. درويش، و. (٢٠٢١، يناير ٢١). سطور. Retrieved 2 12, 2022, from https://sotor.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/#cite_note-99f4324d_af01_4d37_9411_9b4e3486e57
٢٣. زكريا، ف. (١٩٨٨). التفكير العلمي. (١. الثالثة، Ed). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
٢٤. شوقي، م. (٢٠١٤). تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة على العلاقات الدولية(الحروب الالكترونية). (٤٣٣٨، Ed). الحوار المتمدن.
٢٥. طشطوش، ه. (٢٠١١، اب، ٢٧). العناصر الجديدة لقياس قوة الدولة المعاصرة. رابطة أدباء الشام.
٢٦. عبدالله، إ. ص. (١٩٧٧). :استراتيجية التكنولوجيا. دراسات عربية.

٢٧. فرانكل، ج. (١٩٨٤). العلاقات الدولية. (١. الثانية، Ed. ، & غ. ع. القصيبي، Trans). جدة، المملكة العربية السعودية: مطبوعات تهامة.
٢٨. كانتور، ر. (١٩٩٨). (السياسة الدولية المعاصرة. (أ. ظاهر، Trans). عمان -الاردن.: مؤسسة الكتاب الاردني.
٢٩. كرم، ا. (١٩٨٢). العرب أمام تحديات التكنولوجيا . عالم المعرفة.
٣٠. كمال، م. (٢٠٢١، ٢٨). التكنولوجيا والعلاقات الدولية. (Ed. ، ٦٢٥٨). المصري اليوم.
٣١. محمد، ف. ز. (١٩٧٥). ، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية. ، بغداد، العراق، : مطبعة شفيق، .
٣٢. مصطفى، م. م. (n.d). سياسات التحالف الدولي، دراسة في اصول نظرية التحالف الدولي ، ودور الاحالف في توازن القوة واستقرار الانسحاق الدولي مكتبة مدبولي، القاهرة الطبعة الاولى ١٩٩٤ ، ص ١٩ . .
٣٣. مقلد، ا. ص. (١٩٧٨). نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، . الكويت: منشورات ذات السلاسل.
٣٤. ميريل، م. (١٩٨٦). ، سوسيولوجيا العلاقات الدولية. (ح. نافعة، Trans). القاهرة، جمهورية مصر العربي: دار المستقبل العربي،.
٣٥. نجم، ا. م. (٢٠١٨). توازن القوى الدولي وتوازن القوى الاقليمي: دراسة نظرية تحليلية. *political issues, 405-432*.
٣٦. نذير، ح. م. (٢٠١٤). ظاهرة التنافس الدولي فى العلاقات الدولية. مركز الديمقراطي العربي.
٣٧. نعمة، ك. ه. (١٩٨٧). العلاقات الدولية. بغداد، العراق: شركة اباد للطباعة الفنية.
٣٨. نوينهام، ا. غ. (٢٠٠٤). ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. (١. الاولى، Ed). الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،.
٣٩. هيتي، ن. ج. (١٩٨٥). نظرية العلاقات الدولية. . بيروت ، لبنان : دار كتاب العرب.
٤٠. وآخرون، ه. ب. ج. (١٩٨٢). ، العالم الثالث - مشكلات وقضايا. (ح. ط. نجم، Trans). الكويت.
٤١. وهبان، أ. م. (٢٠١٦). النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورغنثاو إلى مريشامير "دراسة تقويمية".

المصادر الإنكليزية

- 1–Ainley, C. B. (2005). *Understanding International Relations Fourth Edition. (fourth, Ed.)*
- 2–AMINURRAASYID BIN YATIBAN, M. A. (2018). THE US FOREIGN POLICY TOWARDS THE IRAQI KURDS IN THE MIDDLE EAST AFTER EMERGENCE OF ISIS. *QALAAI ZANIST SCIENTIFIC JOURNAL*, 986–1010.
- 3–Carr, E. H. (1946). *The Twenty Years' Crisis, 1919–1939: An Introduction to the Study of International Relations, . (Second, Ed.)* LONDON: Great Britain.
- 4–Serban, I. (2013). *Theories and Concepts in International Relations . Revue des Sciences Politiques.*
- 5–Seurat, S. (1976). *Technology Transfer – A Realistic Approach , , . Paris: Gulf Publishing Company.*
- 6–Smith, B. (2015). *ISIS and the sectarian conflict in the Middle East. house of commons.*
- 7–Sørensen, R. J. (2013). *. Introduction to International Relations Theories and Approaches. Oxford University Press.*
- 8–Thucydides. (1989). *History of the Peloponnesian War. Journal of Chemical. (V. 53, Ed.) Journal of Chemical Information and Modeling.*
- 9–Mahd Ameen Abdullah, A. B. (2019, 9 19). *The relationship between the US and Kurdistan region–Iraq post referendum. Zanco Journal of Humanity Sciences, 308–321.*